الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي أو الخضوع لتقلبات أسعار النفط

دراسة تحليلية للفترة (2010–2020)

Algeria's economy between the imperative of activating policies of economic diversification or subjecting to fluctuations in oil prices.

An analytical study during the period (2010-2020)

هدام فريال*[1]

[1] جامعة سكيكدة، الجزائر،مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال،ferial.hed21gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/07 تاريخ القبول: 2023/05/13 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تبني الاقتصاد الجزائري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي ال تي أصبح ت حتمية لا مفر منها للتقليل من الاعتماد على إيرادات القطاع ذو الجانب الواحد ومجابهة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط . حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق لعرض وتحليل أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010–2020) .

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من التبعية النفطية، وهذا ما يعكسه التنويع الاقتصادي الذي يبقى دون المستوى المرتقب والمستهدف، ويتطلب تجسيده مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيقه فضلا عن انتهاج سياسات اقتصادية فعالة من شأنها إحداث قفزة نوعية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الجزائري؛ التنويع الاقتصادي؛ أسعار النفط؛ سياسات التنويع الاقتصادي؛ القطاعات الاقتصادية

تصنيف JEL : *N50 ،E31 ،H4 ،f28*،

Abstract: This study aims to demonstrate the importance of Algeria's economy adopting an economic diversification strategy, which has become an inevitable imperative to reduce dependence on the revenue of the single-sided sector and to counter the fluctuations in oil prices. The analytical descriptive approach has been adopted by presenting and analyzing Algeria's most important indicators of economic diversification for the 2010-2020. The study concluded that Algeria's economy continues to suffer from oil dependence, which is reflected in economic diversification, which remains below the expected and targeted level. Its materialization requires addressing the challenges to its achievement, as well as pursuing effective economic policies that would make a qualitative leap in Algeria's economy for long-term balanced economic development.

Keywords: Algeria economy; diversification; oil prices; policies of economic diversification; economic sectors.

Jel Classification Codes: : N50, E31, H4,F28

*هدام فريال،

I. مقدمة:

كنتيجة للعواقب السلبية التي انجرت عن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية والتي أصبحت تهدد الاقتصاديات النفطية بالانهيار انبثق وتطور مفهوم التنويع الاقتصادي مكتسحا الساحة الاقتصادية كتوجه استراتيجي معاصر يتمحور حول تحقيق التكامل المنسجم بين القطاعات الاقتصادية ، ويهدف لتنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن القطاع أحادي الجانب ، مما أثار انتباه وفضول راسمي السياسات الاقتصادية فأصبح هاجسا وطموحا يتطلب إدراكه من قبل الدول النامية ، وعلى وجه الخصوص النفطية منها، والتي يقوم اقتصادها على الموارد ذات الطبيعة الناضبة ، وذلك تحسبا لمواجهة الصدمات النفطية المتجددة من جهة، والمحافظة على الاحتياطات النفطية التي أوشكت على النفاد من جهة أخرى.

تصبو الجزائر كغيرها من الدول النفطية لإرساء متطلبات التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وذلك في إطار الحتمية التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الحالية، حيث تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل بغية تمويل النفقات العامة للدولة ، الأمر الذي جعل اقتصادها عرضة لعدم الاستقرار ومرهونا بالانتعاش أو الانخفاض الحاصل في أسعار النفط.

إن تبني الجزائر لإستراتيجية التنويع الاقتصادي يعد مؤشرا ايجابيا على الصعيد الدولي لكن نجاح هذا الأخير لن يكون وليد اللحظة وإنما يتطلب خطة مستقبلية طويلة الأجل تتضمن مجموعة من التغيرات الجوهرية في السياسات الاقتصادية المنتهجة ومزيدا من التخطيط المسبق والعمل بإصرار أكبر حتى تتمكن الدولة من السير قدما والتكيف مع الأوضاع والصعوبات التي أصبحت مختلف الدول النفطية تشترك فيها في ظل المستجدات الاقتصادية العالمية.

مما تقدم أعلاه قمنا بطرح الإشكالية التالية:

– ما مدى نجاعة السياسات المتبعة في إطار تحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط؟

ومن هنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كقطاع رئيسي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية مما يشكل عائقا أمام نجاح عملية التنويع الاقتصادي

-عدم فعالية السياسات المنتهجة في سبيل إرساء متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التنويع الاقتصادي فقد كانت هنالك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية ونذكر منها:

- **دراسة ضيف أحمد (2018)**: بعنوان واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، تمثل الهدف من هذه الدراسة في تحليل ومناقشة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ومساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، قياس مؤشر هيرشمان هيرفندال، وخلصت الدراسة بان مستوى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ضعيف جدا ويخضع في تغيراته للتقلبات المستمرة لأسعار البترول مما يدل على سيطرة القطاع أحادي الجانب على الناتج المحلي الإجمالي.
- **دراسة لطرش ذهبية (2019)**: بعنوان تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الآثار الناجمة عن تداعيات أسعار البترول على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري (الناتج المحلي الإجمالي،

ميزان المدفوعات، التضخم، الموازنة العامة احتياطي الصرف، صندوق ضبط الإيرادات) وإبراز أهم التحديات التي ت واجه عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تفعيل القطاعات الغير النفطية والعمل على ترقية الصادرات الجزائرية بعيدا عن قطاع المحروقات.

- **دراسة شريفة العابد بريس(2020)**: بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، تناولت هذه الدراسة الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الذي أثرت بصورة سلبية على الموازنة العامة للدولة فأصبحت تعاني من عجز دائم.وخلصت الدراسة أن تبني الجزائر لإستراتيجية التنويع الاقتصادي تعتبر من الحلول المثلى في ظل التغيرات الراهنة
- **دراسة بوطلاعة محمد (2020)**: بعنوان ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية– هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض تجارب دولية تمكنت من تجسيد إستراتيجية التنويع على أرض الواقع ، وتوصلت لدراسة إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي خلال تنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وخلق قاعدة عريضة من المنتجات القادرة على المنافسة.

II. مفاهيم أساسية حول أسعار النفط ومحدداته:

عرفت أسعار النفط العديد من التطورات خلال العقود الماضية خاصة في خضم الأزمات النفطية التي أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية على مستوى سوق النفط العالمية، وأثارت ذهول الفاعلين الرئيسيين فيها، وذلك في ظل العديد من التفسيرات المتباينة حول العوامل الرئيسية المحددة للأسعار التي ترتب عنها عواقب وخيمة هزت كيان الاقتصاديات النفطية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد النفطية.

II–1 تعريف أسعار النفط:

السعر النفطي مشتق من مفهوم السعر الذي هو عبارة عن قيمة الشيء ، معبر عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء للمنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود (غياط و بيري، 2019، صفحة 04)، يشير سعر النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 140).

لقد مر السعر النفطي بالعديد من المحطات منذ اكتشاف النفط، حيث كان يتم تحديده وإعلانه في بداية الصناعة النفطية عند المصافي، فاستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على جميع مراحل إنتاج وتسعير النفط باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط قبل الحرب العالمية الثانية، ثم انتقل إلى مرحلة التسعير في الموانئ. لكن مع تزايد الاكتشافات في الشرق الأوسط أدى ذلك بروز العديد من الشركات العملاقة التي هيمنت على الصناعة النفطية الدولية فأصبح نظام التسعير يعكس استراتيجياتها الاحتكارية، ويخدم مصالحها الاقتصادية في ظل احتكار القلة. وعند ظهور المنظمات الدولية للنفط وبروز منتجين جدد في سوق أصبح السعر تنافسيا تحكمه قوى العرض والطلب في ظل سياساتها الإنتاجية والتسعيرية (السعودي، 2019، صفحة 05).

ويتم تسعير النفط حسب الكثافة ونسبة الكبريت، فكلما انخفضت الكثافة انخفضت نسبة الكبريت التي يحتويها النفط وأصبح أكثر جودة، وتستخدم خامات مزيج البرنت وغرب تكساس كخامات قياسية لتسعير النفط في الأسواق الدولية كسوق روتردام وسوق سنغافورة (معوش، 2019، صفحة 131).

II–2 أنواع أسعار النفط:

عرفت أسعار النفط تطورات كثيرة منذ اكتشاف مورد النفط لأول مرة، حيث اقترن ذلك بالتغيرات التي عرفتها السوق النفطية العالمية ونذكر منها مايلي:

II–2–1 السعر المعلن: تم العمل بهذا النوع من الأسعار سنة 1880 عندما قامت الشركة الأمريكية "ستاندرد أويل نيوجرسي "بعلان سعر برميلها عند فوهة البئر، وهو السعر المعلن الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية. وتم اعتماده والعمل به داخل الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم (الهيتي، 2011، صفحة 140).

II–2-2 السعر الفوري: وهو السعر الذي يتم تحديده من قبل العديد من الأطراف المستقلة بغرض انجاز صفقة نفطية، فهو السعر الذي يتم تحديده في الأسواق الفورية لتجارة النفط الخام مثل روتردام أو سنغافورة (احمد الخولي، 2015، صفحة 345).

II–2-3 السعر الحقيقي: وهو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى السنة الأساس أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر في فترة زمنية، ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم او التغيير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة و السنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن برميل النفط الواحد في السنة الحالية (الرومي، 2000، صفحة 23).

II–2-4 السعر الضريبي: وتشمل هذه الأسعار التكاليف الحقيقية التي ينبغي على الشركات النفطية العملاقة دفعها للدول المنتجة مقابل الحصول على النفط الخام، وذلك استنادا للاتفاقيات والعقود المبرمة فيما بينها، حيث تعتبر الأسعار الضريبية هي الأسعار المعمول بها في السوق النفطية، وإذا تم البيع بأقل منها فذلك يعتبر خسارة للطرف البائع (الزاوي، 2019، صفحة 30).

II–3 محددات أسعار النفط:

يعدُ النفط سلعة إستراتيجية يتم تداولها على الصعيد العالمي، ويتحدد سعرها وفقا لأساسيات سوق النفط الدولية ليتعداها إلى العوامل المتحكمة في العرض والطلب فمنها العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع تارةً ونحو الانخفاض تارةً أخرى. وعلى العموم يمكن إجمالها في العناصر التالية (جهية فرج، 2015، الصفحات 45-46):

II–3-1 الطلب والعرض النفطي: يعبرُ الطلب النفطي على حاجة الأفراد من السلع النفطية ومشتقاتها لمواجهة المتطلبات اليومية، وتجدر الإشارة بان الطلب النفطي يخلق العرض المناسب له ويؤدي أي اختلال في التوازن بين الطلب النفطي والعرض عليه

لارتفاع الأسعار أو تراجعها، فنجد أن الطلب على النفط ومشتقاته يزداد في فصل الشتاء بسبب برودة الطقس والحاجة للتدفئة وينخفض في فصل الصيف وهو ما يعرف بالطلب الموسمي.

II–3-2 النمو الاقتصادي: شهد العالم نموا اقتصاديا مطردا خلال العقود الماضية، فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي صاحبه ارتفاع حاد في الطلب النفطي لممارسة الأنشطة الاقتصادية اليومية، مما يدل على أن هنالك صلة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط و مشتقاته، والذي من شانه الدفع بالأسعار إلى مستويات قياسية.

II–3-3 الاحتياطات النفطية: تؤثر الاحتياطات النفطية على أسعار النفط سواء عند الزيادة أو النقصان و قدرت الاحتياطات العالمية المؤكدة ب 21371 مليار برميل حيث تزداد الشكوك و المخاوف حول نفادها خلال السنوات القادمة في ظل ارتفاع التكاليف الاستخراجية وتراجع القدرة الإنتاجية بنسبة 50% في مطلع سنة 2030.

II–3-4 سعر صرف الدولار: يرتبط سعر النفط ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي وعليهفان أي ارتفاع أو تراجع في سعر صرف الدولار سيؤثر لا محالة على أسعار النفط في السوق الدولية ويؤدي ذلك تعرض الاقتصاديا ت التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل لمرض العلة الهولندية كما أن حدوث أي صدمة في الأسعار تجبر الاقتصاديات النفطية على اتخاذ حزمة من السياسات الانكماشية في الإنفاق الحكومي.

II–3-5 العوامل الجيوسياسية العوامل المناخية: شهدت الساحة الدولية العديد من الصراعات والتوترات السياسية والتي أدت إلى الزيادة في شدة تقلبات أسعار النفط كالصراع المسلح في نيجيريا، وتصاعد الملف النووي الإيراني. ناهيك عن العوامل المناخية التي لعبت دورا مهما في التأثير على أسعار النفط كالأعاصير (كاترينا وأمبيرتو) اللذان ضربا الولايات المتحدة الأميركية وخلفا أضرارًا أدت إلى غلق مصافي النفط، وتضرر المنشأة المكسيكية للنفط.

III. ماهية التنويع الاقتصادي:

تعتبرُ قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة التي احتلت مكانة مهمة لدى المفكرين الاقتصاديين مند القدم لاقترانها بالنمو الاقتصادي، فالاعتماد بصورة مطلقة على موارد القطاع أحادي الجانب يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط والتغيرات الاقتصادية العالمية. فالتنويع الاقتصادي يهدف لخلق التكامل المنسجم بين القطاعات لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستديمة.

III –1مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار المنافسة العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد" (مرزوق، 2017، صفحة 03).

كما يعرف أيضا على أنه "العملية التي لا تكون خاضعة للقطاعات الاقتصادية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية الخام، بل تشمل الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية و الواعدة بخلق القيمة المضافة، والتي بدورها تساهم في تحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى" (محمد علي بوعلالي، 2020، صفحة 15).

III –2 أهمية التنويع الاقتصادي:

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية (محمد حسين و محمود دخام، 2019، صفحة 501):

–يهدف التنويع الاقتصادي للنهوض بالقطاعات الإنتاجية في اقتصاد بلد معين من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي التقليل من فرص إصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي.

–يشترط التنويع الاقتصادي توجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية بشكل متساوي عوض تركيزها في القطاع النفطي مما يساهم في التقليل من حدة المخاطر الاستثمارية ويوفر بيئة اقتصادية مستقرة.

–يعمل التنويع الاقتصادي على خلق قيمة مضافة في الناتج المحلي للاقتصاد من خلال تحقيق تنمية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

–تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص في الاقتصاد من خلال منحه فرصة المساهمة في العملية التنموية إلى جانب القطاع العام بهدف التقليل من الاستيراد وتنويع المنتجات الوطنية، وبالتالي ترقية الصادرات الوطنية، وتوليد فرص العمل وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

III –3 أنماط التنويع الاقتصادي:

تختلف مستويات التنويع الاقتصادي، إلا انه سوف نتطرق إلى مستويين رئيسيين وهما (الصوفي و الدامي، 2017، صفحة 03):

III -3-1 تنويع القاعدة الإنتاجية:

يشمل هذا النمط من التنويع القيام بتغيير على مستوى البنية الإنتاجية لبلد معين بهدف تنويع الأنشطة الإنتاجية فهي تنطبق بصورة أساسية على الاقتصاديات النفطية التي تعتمد قاعدتها الإنتاجية على مورد النفط. ويتطلب ذلك التغلب على التحديات من خلال القيام بإصلاحات جوهرية على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جانب توفير الاستقرار الاقتصادي على مستوى السياسة المالية والنقدية، ناهيك عن تنمية المورد البشري، وتصحيح الاختلالات التي تشوب سوق العمل.

III -3-2 تنويع التجارة الخارجية:

يقتضي التنويع الاقتصادي إحداث تغير مما يستدعي تنمية المنتجات الوطني ة وتنويع الصادرات وخاصة الصناعية منها بغرض التقليل من الاعتماد على مصدر وحيدو بالتالي كلما كان الهيكل لإنتاجي لبلد ما أكثر تنوعا كلما ساعد ذلك على الدخول واختراق أسواق جديدة ن فضلا عن ترقية الصادرات الوطنية إلى مستوى المنافسة الدولية مما يساهم في تعزيز الأهداف التنموية للاقتصاديات والتخفيف من حدة الصدمات الخارجية.

IV. – واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

IV.–1 تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010–2020):

نوضح ذلك من خلال ما يلي:

IV. –1–1 تحليل التنويع الاقتصادي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

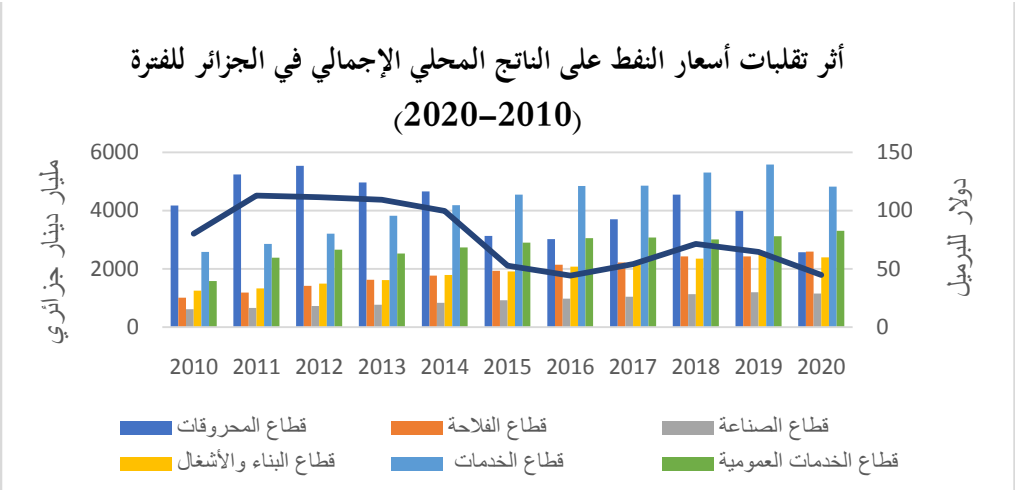

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010،2014،2016،2020)

يبين لنا الشكل 1 جليا أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد سجل ارتفاعا مطردا خلال الفترة الدراسة حيث انتقلت قيمته من 11991.6 مليار دج سنة 2010 إلى 14526.6 مليار دج سنة 2011 ويعزى ذلك لارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5242.1 مليار دج سنة 2011 أي ما يعادل نسبة 36.1% وهي تعتبر أعلى نسبة يتصدرها قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة ليشهد بعد ذلك قطاع المحروقات تراجعا كبيرا بعد الأزمة النفطية 2014 نتيجة انهيار أسعارا لنفط التي بلغت نسبة مساهمته خلال سنتي 2015، 2016 على التوالي 17.3%، 18.8% ، وهذا ما يفسره الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سجل قيمة 3.2% سنة 2016، في حين نجد أن القطاعات غير النفطية قد حققت أداء متواضع بمعدل نمو سنوي قدر ب6.7% نتيجة نمو بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الخدمات وقطاع الفلاحة التي شكلت نسبة مساهمتهما على التوالي 27.6% و12.2% ،ثم تتراجع مساهمة قطاع المحروقات من 3991.0 مليار دج سنة 2019 إلى 2575.1 مليار دج سنة 2020 نتيجة تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية بسبب تفشي جائحة كورونا وهدا ما يفسره الناتج الحقيقي الفعلي بنسبة 1.4%.

الشكل 2: نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)

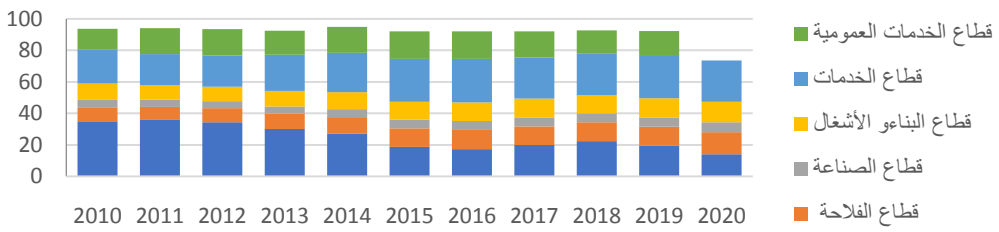

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010،2014،2016،2020)

يوضح الشكل البياني رقم (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)، حيث قدرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال متوسط الفترة بنسبة 24.94%، ثم انخفضت نسبة مساهمته سنة 2010 من 34.9% إلى 27 سنة 2014 في أعقاب الأزمة النفطية التي شهدتها السوق النفط العالمية لتستمر في الانخفاض لتشكل نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي 14% سنة 2020 ويعود ذلك لانهيار أسعار النفط جراء تفشي جائحة كورونا الصحية التي شهدها العالم مطلع سنة 2019.

في حين نلاحظ أن أغلب القطاعات غير النفطية قد شهدت نموا وتطورا ملحوظا مسجلة مساهمات موجبة طول فترة الدراسة حيث احتل قطاع الخدمات المركز الثاني بنسبة 24.56 بعد قطاع النفط ،ثم يليه قطاع الخدمات العمومية بنسبة 16.11%، أما قطاع الفلاحة ، قطاع البناء والأشغال كانت نسبة مساهمتهما متقاربة جدا وشكلت على التوالي 10.86 و 11.05 خلال متوسط فترة الدراسة ليأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة بأضعف نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 5.29%.

IV. -1-2 تحليل التنويع على مستوى إجمالي الإيرادات العامة:

الشكل 3 :أثر تقلبات أسعار النفط على حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

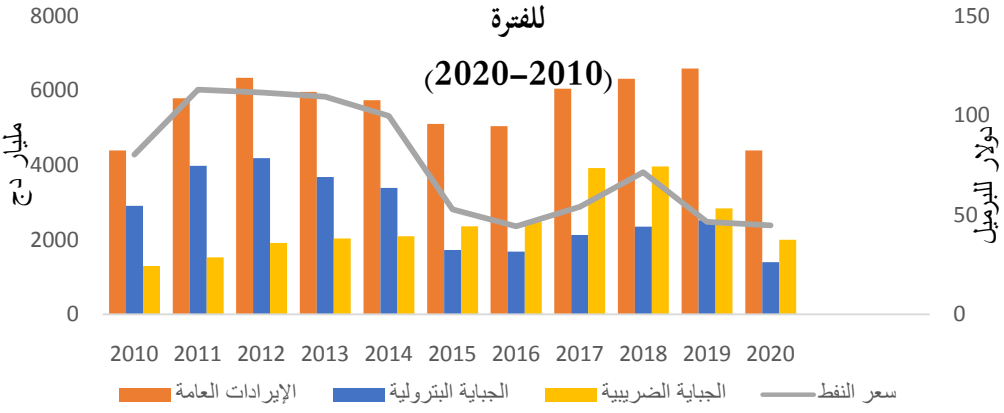

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2013،2015 ،2020)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) ارتفاع الإيرادات العامة من 4392.9 مليار دج سنة 2010 إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012 ويعود ذلك لارتفاع الجباية البترولية إلى 4184.3 مليار دج نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار النفط في سوق النفط العالمية، حيث لامس سعر البرميل عتبة 111.49 دولار خلال نفس السنة، ثم نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة سنة 2014 مسجلة قيمة 5738.4 مليار دج . في المقابل قدرت الجباية البترولية بـقيمة 3388.4 مليار دج نتيجة التراجع الطفيف في أسعار النفط لقيمة 99 دولار للبرميل الواحد.

أما خلال سنتي 2017.2018 عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا نسبيا، حيث قدرت على التوالي ب 6047.9، 6314.0 مليار دج رغم تراجع الملحوظ في أسعار النفط،ويعود ذلك لنمو الجباية الضريبية التي بلغت قيمتها على التوالي خلال 3920.9، 3964.3 مليار سنتي خلال ستي 2017،2018،ويرجع هذا الارتفاع الحاصل لتزايد الدخل الإجمالي الذي ترتب عنه ارتفاع أجور العمال إضافة لقيام الدولة بتشجيع القطاع الخاص على الاستمارات والمساهمة في النشاط الاقتصادي.

لتستمر بذلك حصيلة الإيرادات النفطية في الارتفاع خلال سنة 2019 بقيمة 6586.5 مليار دج، ثم تنخفض مجددا سنة 2020 لقيمة 4389 مليار دولار بسبب تراجع الجباية النفطية بالموازاة مع تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم تشهدها السوق النفطية ليصل سعر البرميل الواحد لعتبة 44.72 دولار بسبب تداعيات جائحة كورونا.

IV. –1–3 التنويع على مستوى الصادرات الكلية:

عرفت حصيلة الصادرات الكلية في الجزائر تدبدبا مستمرا خلال فترة الدراسة مسجلة أعلى قيمة لها خلال سنة 2012 ب9379.51 مليار تزامناً مع الانتعاش الحاصل في أسعار النفط خلال نفس السنة مما ترتب عنه ارتفاع في مساهمةالصادرات

الشكل 4: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2020)

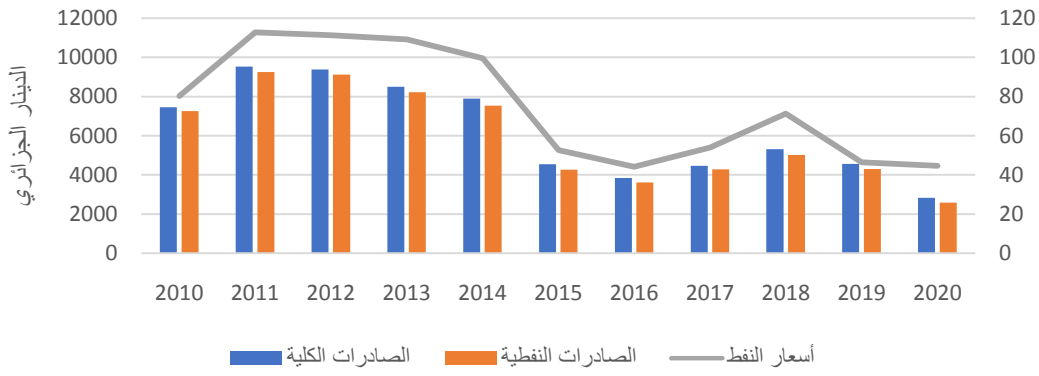

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2020، 2015،2013)

النفطية بقيمة 9114.86 مليار دج بنسبة 95.41%من الصادرات الكلية ،ثم تسجل هذه الأخيرة بعد ذلك انخفاضا بمبلغ 7900.90 مليار دج خلال سنة 2014، لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2017، 2018، حيث قدرت مساهمتها على التوالي 4288.33،5023.88 مليار دج في المقابل شكلت الصادرات النفطية نسبة 94.81 %، 96.05 % من إجمالي

الصادرات الكلية خلال نفس السنتين، ثم تعود حصيلة الصادرات الكلية للانخفاض مرة أخرى سنة 2020 بمبلغ 2831.80 مليار دج نتيجة تراجع الصادرات النفطية لقيمة 2585.24 مليار دج، ويعزى ذلك لتراجع القياسي لأسعار النفط خلال نفس السنة.

رغم التذبذب الحاصل على مستوى حصيلة الصادرات الكلية تبقى صادرات النفطية تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الصادرات في الجزائر، وهذا ما يبينه الشكل 4 ،حيث تراوحت نسبة مساهمة الصادرات النفطية بين 84% و 97% خلال فترة الدراسة حتى في خضم عدم استقرار أسعار النفط وتجدد الصدمات النفطية.

الشكل 5: تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية للفترة (2010-2020)

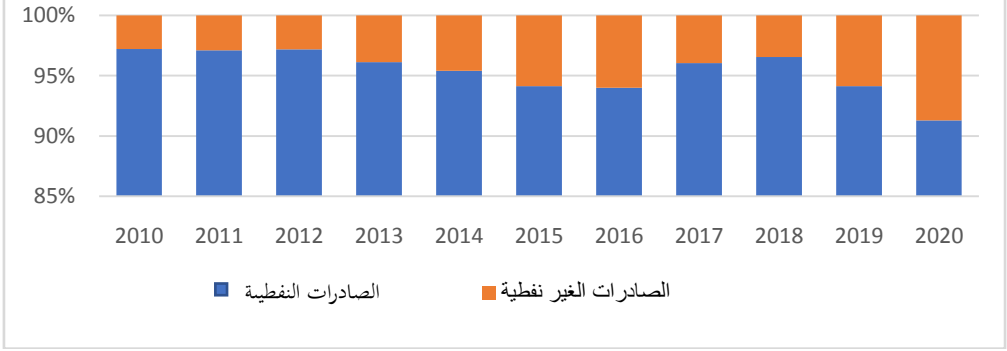

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2020، 2015،2013)

في حين نجد أن الصادرات الغير نفطية عرفت نموا معتبرا حيث ارتفعت من 2.8% سنة 2010 إلى 6% سنة 2016 لتبلغ أعلى قيمة لها خلال سنة 2020 بنسبة 8.7 % كنتيجة لتراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع الصادرات النفطية هذا وان ذل على شيء دل أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد اعتمادا مطلقا على قطاع النفط ويفتقر للتنويع على مستوى هيكل الصادرات رغم المحاولات الحثيثة من قبل السلطات الجزائرية الارتقاء بالصادرات الغير النفطية لمستوى التنافسية الدولية. وللتعرف أكثر على مساهمة الصادرات الغير النفطية في إجمالي الصادرات ارتأينا لدراسة التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية الجزائرية في الجدول 1

الجدول 1: التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية الجزائرية

المواد / السنة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	305	165	1089	-	27	33
2011	357	162	1495	-	36	16
2012	314	167	1519	-	30	18
2013	402	108	1608	-	25	18
2014	323	110	2350	2	15	10
2015	239	105	1685	2	17	11
2016	327	84	1299	0	53	18
2017	350	73	845	0	78	20
2018	373	93	1626	0	90	35
2019	408	96	1445	0	83	36
2020	437	71	1287	0	77	37

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (2020، 2015،2013)

نلاحظ من خلال الجدول 1 أن التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية الجزائرية قد تركزت على ستة أصناف سلعية تتفاوت مساهمتها من صنف لأخر وتأتي في مقدمتها المواد النصف المصنعة ، ثم تليها المواد الأولية في حين نجد أن التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية تميزت بعدم الاستقرار طول فترة الدراسة ، أما التجهيزات الفلاحية فكانت تقريبا شبه منعدمة. هذا ما يبين جليا ضعف القاعدة الإنتاجية للصادرات الغير نفطية الجزائرية.

IV. -1-4 مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي:

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في عملية التنويع الاقتصادي فكلما كانت نسبة مساهمته معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي ذل ذلك على قدرة الاقتصاد على توظيف متطلبات إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وإذا كان العكس ذل على ضعف التنويع **وأن** الاقتصاد يعاني من هيمنة القطاع أحادي الجانب ، حيث يوضح الشكل الموالي نسبة مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2010-2020)

الشكل 6: تطور نسب مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرللفترة (2010-2020)

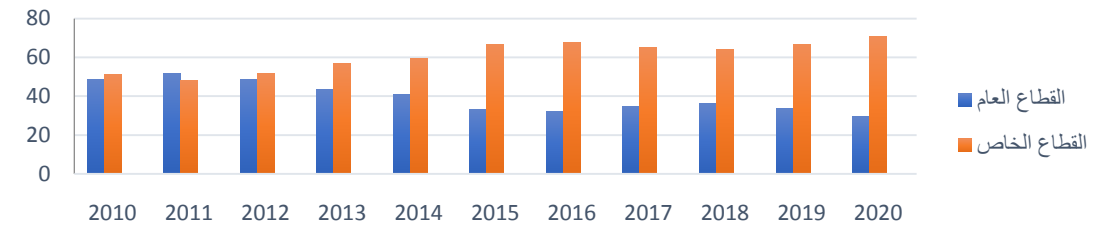

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات المركز الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)

يتبين جليا من خلال الشكل 6 أن هنالك تفاوت بسيط في مساهمات كل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2010-2013)، فبلغت نسبة مساهمة القطاع العام 48.1% مقابل مساهمة القطاع الخاص بنسبة 51.9%، ثم نلاحظ تفوق القطاع الخاص على القطاع العام خلال الفترة (2014-2020) لتبلغ نسبة مساهمته 34.25%، بينما شكلت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 66.78 % ، وهذا ما يدل على تراجع القطاع العام وتعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وذلك لتركز إنتاجية القطاع العام في قطاع المحروقات.

ولمعرفة الدور التنموي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ارتأينا إلى إدراج الجدول الموالي الذي يبين دراسة نسب مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-2020).

الجدول 2: نسب مساهمة القطاع العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-2020)

السنوات	2010		2015		2020	
القطاع	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
قطاع الزراعة	0.8	99.2	0.7	99.3	0.5	99.5
قطاع المحروقات	92.1	7.9	87.7	12.3	90.0	10.0
قطاع الصناعة	52.7	47.3	50.7	49.3	47.2	52.8
قطاع البناء و الأشغال	13.7	86.3	17.8	82.2	17.7	82.3
قطاع التجارة	5.9	94.1	5.9	94.1	5.3	94.7
قطاع النقل و المواصلات	18.9	81.9	17.2	82.8	14.7	85.3
قطاع الخدمات	13.5	86.5	18.2	81.8	20.9	79.1
المجموع	48.5	51.2	33.3	66.7	29.3	70.7

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات المركز الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)

يوضح الجدول 2 نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، حيث نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال سنوات 2010،2015،2020، وهيمنة القطاع الخاص على معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الزراعة يليه قطاع التجارة ، قطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والأشغال، هذا يدل على ضعف إنتاجية القطاع العام الذل يمثله قطاع المحروقات بالنسبة الأكبر ، وليس بالضرورة دليل توجه الاقتصاد الجزائري تحقيق الاقتصاد الجزائري للتنويع الاقتصادي.

IV. -1-5 قياس مؤشر التنويع في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر مؤشر **"هيرشمان هيرفندال"** من المؤشرات المهمة التي تهتم بقياس التنوع الاقتصادي، حيث نجد أن هذا المؤشر يستخدم بصورة شائعة في قياس تركز الصناعات أو قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية المتكاملة. ويأخذ الصياغة التالية (بلعما و دحمان، 2020، صفحة 12):

H.H: مؤشر هيرشمان هيرفندال يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع (0)، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

الشكل 7: مؤشر هيرشمان–هيرفندال للتنويع الإقتصادي

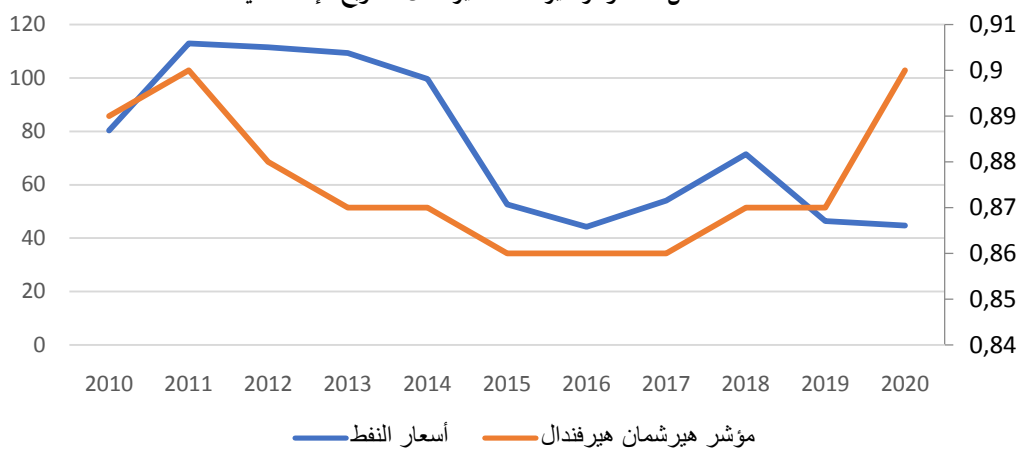

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2020، 2013،2016)

يوضح الشكل 7 قيم مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان–هيرفندال في الجزائر للفترة (2010–2020)، حيث تراوحت قيم المؤشر بين 0.86 و 0.90 طول فترة الدراسة لنجد أن المؤشر بلغ ذروته بقيمة 0.90 سنة 2011 تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، ثم ينخفض هذا الأخير تدريجيا خلال سنوات 2015،2016، 2017 لقيمة 0.86، ليعاود المؤشر الارتفاع مجددا سنة 2020 بقيمة 0.90.

ومن هنا نستنتج أن قيم مؤشر التنويع الاقتصادي تمثل لتغيرات أسعار النفط وتقترب من الواحد ، فهي تعكس واقع الاقتصاد الجزائري الذي يصنف ضمن من الاقتصاديات النفطية الأقل تنوعا. وفي هذا السياق نقوم بإبراز أهم من التحديات التي تحول دون تحقيق عملية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وعموما يمكن حصرها فيما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري الشبه كلي على ما تدره الجباية النفطية من إجمالي حصيلة الإيرادات في تغطية النفقات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع معدلات نموا لمؤشرات الاقتصادية الكلية عند انهيار أسعار النفط في السوق العالمية.
- عدم الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية في حالة الصدمات وتراجع أسعار النفط، حيث تلجأ الدولة لإيجاد حلول مؤقتة وظرفية لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها، مما ينتج عنها عواقب سلبية ترمي بآثارها على كافة مجالات الحياة.

- افتقارا هيكل الصادرات الوطنية للتنوع وتركزها في قطاع واحد.
- تركز الاستثمارات في القطاع الاستخراجي النفطي الذي يتمتع بكثافة رأسمالية عالية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية التي تعاني معظمها من التهميش مما شكل ذلك عائقا لتصبح هذه الأخيرة قادرة على مجابهة قطاع المحروقات.
- ضعف حجم النفقات الموجهة للبحث العلمي والإبداع والابتكار.
- احتلال الجزائر للمراتب الأخيرة ضمن مؤشرات الحوكمة والشفافية مما جعلها محط انتقادات الهيئات الدولية.
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا والقادرة على التحكم في التقنيات العالية.

IV. -2 سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

انتهجت الجزائر حزمة من السياسات الاقتصادية التنموية لدعم التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية وتتمثل فيما يلي (بلعما و دحمان، 2020، صفحة 20):

برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001-2014)، بتخصيص موارد مالية ضخمة بهدف بعث الحركية في الاقتصاد ومواجهة العوائق على مستوى الهياكل القاعدية لتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية. و يشمل برنامج الاستثمارات العمومية ثلاث برامج تنموية أساسية ألا وهي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، و برنامج توطيد النمو للفترة(2010-2014). ثم انتقلت الدولة إلى تطبيق الخطة الخماسية للنمو للفترة (2015-2019) التي استهدفت التركيز على النهوض بالقطاعات الإنتاجية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفع ة من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كقطاع الصناعة وقطاع الفلاحة. وبغرض تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد في أفاق 2030 يهدف لتحقيق اقتصاد حقيقي يقوم على التكامل بين قطاعاته ويرتكز على قاعدة عريضة من المنتجات الموجهة للتصدير و القادرة على المنافسة.

IV. -3 الفرص المستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

أسفرت السياسات التي انتهجتها الدولة في سبيل تحقيق متطلبات التنويع على نتائج بعيدة جدا عن المأمول مما يثبت أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات جوهرية على المستوى الاقتصاد الكلي ولازال أمامه شوطا كبيرا لبلوغ مرحلة التنويع وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية من خلال تكثيف المجهودات وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية المطبقة، وفي هذا الصدد قمنا بصياغة جملة من السياسات التي من شانها رفع آفاق التحدي ودعم التنويع الاقتصادي، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا تتوقف عليه عملية نجاح التنويع الاقتصادي كما أن التحكم في كل من السياسة النقدية والمالية ، وسعر الصرف يعد من المؤشرات المهمة للاقتصاد الكلي لما لها من انعكاسات ايجابية على كافة الأصعدة بصفة عامة، لاسيما أن التحكم في معدل التضخم عند الحد الأدنى يعد عاملا مهما لجدب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها كما يعمل على التقليل من تكاليف المشروعات الاستثمارية، فضلا عن الرفع من معدلات الاقتراض من طرف المستثمرين لتمويل مشاريعهم الاقتصادية.

- **تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية:** العمل على وضع خطة إستراتيجية هادفة وذات رؤية مستقبلية للنهوض بالقطاعات الغير نفطية من خلال محاولة جدب الاستثمارات لهذه الأخيرة، حيث تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة الاستخراجية، مما يدل على سيطرة قطاع المحروقات على أغلب الاستثمارات بنسبة 81.73% في حين شكلت نسبة الاستثمارات في قطاع السياحة 5.03 % و 19 مشروع استثماري، أما قطاع الزراعة 0.23 % و 13 مشروع استثماري (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2020)، مما يدعو لضرورة تقديم الأولوية للقطاعات الغير نفطية وعلى وجه الخصوص القطاعات الإنتاجية والتي تحظى بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري كقطاع الصناعة التحويلية بغية تحقيق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وفضلا عن الاندماج الفعال في الاقتصاد الدولي وفك الارتباط بقطاع المحروقات.
- **ضرورة توسيع قاعدة الاستثمار :** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما وديناميكيا في عملية الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، كما يعتبر من الحلول المثلى والناجعة للتخلص من المشاكل الاقتصادية التي وهن منها الاقتصاد الجزائري، حيث احتلت الجزائر المركز السابع من بين 19 دولة عربية وقدرت الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بقيمة 1382 مليون دولار مقابل 1125 مليون دولار سنة 2020 أي بنسبة 2.8% من إجمالي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية لكنها تعتبر نسبة شحيحة مقارنة مع الدول العربية الأخرى كالإمارات العربية ،مصر و السعودية (مناخ الإستثمار للدول العربية، 2020)، وفي هذا الصدد يتعين على الدولة إعادة النظر في التنظيمات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من خلال الإستراتيجيات التي سنوجزها في النقاط التالية (بوطلاعة و بن دبيش، 2018، صفحة 307):

– الفساد بشتى أنواعه لما له من أثار سلبية على المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى تضخيم تكاليف المشاريع الاستثمارية فضلا عن التقليل من فعالية الحوافز الاستثمارية المقدمة من طرف الدولة.

– توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يشترط أن يتميز بالاستقرار السياسي الذي يعمل على التقليل من عامل المخاطرة وجدب الاستثمارات الأجنبية لما يبعثه من شعور بالطمأنينة لدى الشركات المستثمرة.

– تشجيع التحفيزات الجبائية التي تساهم في تخفيض الأعباء الضريبية المفروضة على المستثمر الأجنبي وسهولة أداء الأعمال.

- **تحفيز وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** : من خلال العمل على وضع القوانين والإجراءات الهادفة لذلك كتحسين وضعية المؤسسات الخاصة، التقليل من الضرائب المفروضة على المؤسسات الخاصة، فضلا عن مساندته للقطاع العام من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين.
- **تنمية المنتجات الوطنية وتنويع الصادرات الغير نفطية:** بخلق منتجات غذائية وصناعية تتميز بالجودة وتتماشى مع المعايير الدولية، فضلا عن كونها من المصادر المدرة للدخل في ظل التراجع المتواصل الإيرادات النفطية. كالتركيز على تنمية المنتجات الصناعية وتصديرها، وعلى وجه الخصوص صناعة البتر وكيماويات التي تعتمد على الموارد الطاقوية كمادة أولية بدلا من تصديرها على شكلها الخام فهي صناعة إستراتيجية ذات أهمية بالغة للاقتصاد ينبغي تطويرها ومنحها الأولوية لكون الجزائر تمتلك إمكانيات

كبيرة تؤهلها لذلك. فضلا عن تعزيز قدرة الصادرات الوطنية على منافسة المنتجات العالمية والانفتاح على أسواق خارجية جديدة بالقيام بدراسات شاملة حول الإستراتيجيات، والسياسات التسويقية المتبعة من طرف المنتجين في الأسواق الخارجية وتزويد المنتجين المحليين بكافة المعلومات الضرورية (لمايزية و خياري، 2017، صفحة 15).

- **تنويع مصادر الدخل:** يتطلب من الجزائر تنويع مصادر دخلها كضرورة حتمية لمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط التي أصبحت تأخذ مجرى مغايرا للتوقعات خاصة في ظل الصدمات النفطية، وتأكل احتياطات الدولة من العملة الصعبة التي شهدت تراجعا مفاجأ إلى عتبة 62 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، بالإضافة إلى انتشار جائحة كورونا التي عصفت بالاقتصاديات العالمية، وانجر عنها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى الشلل الكلي لأغلب النشاطات الاقتصادية (العرابي و طروبيا، 2020، صفحة 255). على العموم يمكن إيجاز أهم مصادر تنويع الدخل في النقاط التالية (لطرش و كتاف، 2019، الصفحات 15-52):

-العمل على إصلاح النظام الجبائي من خلال توسيع الوعاء الضريبي والرفع من مساهمة الجباية العادية في تحصيل الإيرادات العامة، لاسيما محاربة تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، والإشراف على عملية التحصيل الضريبي من قبل المكلفين بالضريبة .

- تقتضي عملية التنويع في الاقتصاد الجزائري الحد نهائيا من ظاهرة الاقتصاد الموازي التي أصبحت تشكل نسبة 45% من إجمالي الناتج المحلي من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات والسياسات الهادفة لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

-ترقية الصادرات الغير نفطية بغرض توليد مصادر جديدة مدرة للدخل ، ورفع احتياطي العملة الصعبة للدولة تحسبا لتراجع الإيرادات النفطية.

-إصلاح النظام المصرفي بالتوجه نحو تجسيد متطلبات الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية الجزائر التي أصبحت أمرا لا مفر منه لما توفره من فوائد ،والتي من شأنها تعبئة المدخرات الوطنية ، وتوفير الدعم المالي اللازم لسير القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحفيز عجلة التنمية الاقتصادية.

V. النتائج ومناقشتها:

- ترسخ الفكر الريعي في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على القطاع النفطي كقطاع رئيسي لتمويل النفقات العامة وتوفير الدعم المالي للقطاعات التنموية، وهذا ما يعكسه هيمنة القطاع النفطي على أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي طول فترة الدراسة حيث بنسبة 36.1% سنة 2011 . في المقابل نجد أن مساهمة القطاعات الغير نفطية حققت نموا ملحوظا من خلال م ساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لكن على الرغم من ذلك يبقى أداءها متواضعا مقارنة بالقطاع النفطي الذي يعد القطاع الرائد والمهيمن على أكبر نسبة مساهمة، فبعض القطاعات التي تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد لا تزال تعاني من التهميش وخاصة قطاع الصناعة الذي تعتبر مساهمته أضعف مساهمة بين جميع القطاعات بنسبة 5.29 % حيث تثبت هذه النتيجة صحة الفرضية الأولى.
- هيمنة الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية على نسبة 66% سنة2010 و نسبة 59.4% سنة2014 من إجمالي الإيرادات الكلية حتى في خضم الأزمات يدل على اعتماد الاقتصاد الشبه كلي على موارد قطاع النفط في تمويل الاقتصاد الجزائري.

- استحواذ الصادرات النفطية على الجزء الأكبر من هيكل الصادرات الكلية بنسبة 97% وهو أكبر دليل على ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري التي ترقى لمستوى التصدير.
- تعاظم الدور التنموي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فقدرت مساهمته في الناتج الإجمالي بنسبة 60.70% بينما ساهم القطاع العام بنسبة 36.86% ويعزى ذلك لتراجع إنتاجية القطاع العام الذي يركز على القطاع النفطي ولا يدل بالضرورة على تحقيق تنويع في الاقتصاد الجزائري.
- ضعف مستوى التنويع في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يعكسه مؤشر هيرشمان هيرفندال الذي تراوح ما بين 0.86 0.90 طول فترة الدراسة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في إجراء إصلاحات على مستوى القطاعات الاقتصادية، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال وبعيدة عن التوقعات، ويعود ذلك أساسا إلى غياب سياسات اقتصادية فعالة تكون كفيلة بتوفير مناخ مستقر اقتصاديا وسياسيا يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة مما يبث صحة الفرضية الثانية.

VI. الخلاصة:

في الوقت التي وجدت فيه العديد من الدول النفطية ضالتها من خلال تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط لازالت الجزائر تتخبط في دائرة التبعية النفطية، فعلى الرغم من تعاقب العديد من البرامج التنموية الوطنية التي من شأنها تقديم تغييرات هيكلية جذرية وإصلاحات اقتصادية فعالة ، لكن هذه الأخيرة لم تؤتي ثمارها بنتائج ناجعة . وعليه يبقى الرهان في نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر مرتبطا بمدى قدرة صانعي السياسات الاقتصادية على تقديم حلول، واقتراحات جريئة على المدى الطويل تستهدف تخطي التحديات والصعوبات التي لطالما شكلت عائقا أمام تحقيق اقتصاد مستقر ومتنوع، علاوة على ذلك الحد نهائيا من الاعتماد على القطاع ذو الجانب الواحد، وبالتالي الاستعداد للانتقال لمرحلة ما بعد النفط.

من خلال ما تقدم قمنا بوضع الاقتراحات التالية:

- تعتبر التقلبات الحاصلة في أسعار النفط المسؤول الرئيسي على الوضعية الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري سواء في حالة انتعاش الأسعار أو تراجعها، لذلك يتعين على الجزائر ضرورة تبني متطلبات إستراتيجية التنويع الاقتصادي وبرمجته في صلب أولوياتها لتحقيق قيمة مضافة من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية
- يبقى الاقتصاد الجزائري عاجزا أمام تحقيق أهداف ومتطلبات إستراتيجية التنويع الاقتصادي ، وتخطي الصعوبات على الرغم من الإمكانيات والمقومات الهائلة التي تخوله لذلك ، مما يستدعي من السلطات إعادة النظر في السياسات المنتهجة سابقا التي أصبحت لا تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة للبلاد خاصة مع التراجع الكبير لأسعار النفط مما يتيح المجال لتكثيف المجهودات
- التسيير الأمثل للإيرادات النفطية وتوجيه جزء منها لدعم ولتمويل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من التهميش وخاصة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

VII. قائمة المراجع بالغة العربية:

–احمد الخولي ,س .ف .(2015) .*اقتصاد النفط* .جدة :خوارزم العلميةة.

-احمد حسين علي الهيتي. (2011). *مقدمة في اقتصاد النفط*. بيروت: المكتبة العصرية.

-نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). *اقتصاديات النفط*. بيروت: دار الكتاب الجامعي.

-نواف الرومي. (2000). *منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام*. ليبيا: الدار الجماهيرية.

-اسماء بلعما، و عبد الفتاح دحمان. (2020). سياسات التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة لنفط –دراسة حالة الجزائر–. *مجلة الإقتصاد والبيئة ، 03* (01).

-أشرف الصوفي، و عبد المنعم الدامي. (2017). القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي الجزائري. *الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار المحروقات*. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

-.أمال مرزوق. (2017). أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي. *المؤسسات الإقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار الأسعار*. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

-أمينة محمد علي بوعلالي. (2020). أثر أسعار النفط على العلاقة بين التنويع والنمو الإقتصادي دراسة تطبيقية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. *مجلة النفط والتعاون العربي ، 46* (172).

-سكنة جهية فرج. (2015). العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014). *مجلة الإقتصاد الخليجي* .

-شافية لطرش، و شافية كتاف. (2019). تحديات التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية. *مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة ، 04* (01).

-شريف غياط، و نورة بيري. (2019). مسار العلاقة بين النفط والدولار وتأثيراتها. *المؤتمر الثالث حول الإقتصادات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات أسواق النفط العالمية* (صفحة 04). ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف.

-عبد الرزاق محمد حسين، و أحمد محمود دخام. (2019). التنويع الإقتصادي وأثره على النمو الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة مع الإشارة للعراق للفترة (2003-2017). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، 15* (48).

-عبد الصمد السعودي. (2019). التنويع الإقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الإقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية لنودج التنويع هيرشمان هرفندال. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة* (02).

-عبير الزاوي. (2019). الإقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2010-2017). *مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة ، 04* (02).

عفاف لمايزية، و زهية خياري. (2017). قراءة في الاقتصاد الزائري بين تداعيات الأزمة ورهانات التغيير. *أزمة النفط سياسات الإصرح والتنويع الاقتصادي*. عنابة: جامعة باجي مختار.

-محمد بوطلاعة، و نعيمة بن دبيش. (2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –امكانية الإستفادة من تجارب دولية. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 04* (02).

-مصطفى العرابي، و ندير طروبيا. (2020). تزطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في النظام (02-20). *مجلة البشائر ، 06* (02).

-معوش عماد .(2019) .دراسة تحليلية لإنهيار أسعار البترول مع قياس اثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي للفترة .(1990-2017) *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية* .(01) *03* ,

-. *مناخ الإستثمار للدول العربية*. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات(2020).

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. (2020). تاريخ الاسترداد 25 02, 2023، منhttps://www.industrie.gov.dz/and

Refrence translated from arabic:

- El khouli ahmed sayed fathi.(2015). Petroleum economic.djeda.scientific algorithms**.**

- Ahmed hosain ah hiti.(2011).introduction to the petroleum economics. beirut. contemporary library.
- Nabil djaafar and al reda.(2011).petroleum economics.beirut.univrsity book house.
- Nouaf al roumi.(2000).opec and arabian crude oil prices. Libya. al djamahiriya house.
- Assma belaama. dahman benabdelfattah. (2020). Policies of economics diversification in the arab countries exporting oil case study of algeria economic and environnment review.03(01).
- achraf al soufi. Dami abd almounim. (2017). The agricultural sector as a mechanism in algeria for economic diversification. The first national forum on economic institutions and the strategy of economic diversification in the light of the collapse of oil prices. guelma: university 8 may 1945.
- Amel merzoug. (2017) the importance of industralization toachieve economics diversification. The first national forum on economic institutions and the strategy of economic diversification in the light of the collapse of oil prices . guelma: university 8 may 1945.
- Amina mouhamed ali bouallali. (2020). Oil prices.rconomics diversification.economic growth sovering wealth funds memberes of AOPEC.oil and arab cooperation journal.
(46) 172.
- sakna jahia faraj. (2015). Factors affecting global oil prices and their impact on gulf economics reviw.(26).
- chafia letrach. Chafia kettaf. (2019) the challenge of economics diversification in algeria in light the repercussions of the oil crisis. Finance investment and sustainable development.04(01).
-Cherif ghayat.noura beri. (2019).Tragectory of the relationship between oil and dollar and its effects.thrid conference on arab oil economies in the globale marcket volatility. mila: university center abd al hafid bousof.
- abd el razak mohamed housain.ahmed mahmoud dakham. (2019).Economic diversificationand its impact on economic growth in the united arab emarates with reference to iraq for the period (2003-2017). Tiktit review of administration and economic sciences.15(48).
- abd asamed alsaoudi. (2019). Economic diversification to counter oil shoks in the algerian economy an applied study od diversification model Hrishman hervandle. Contemporary research review.(02).
.
-Abir al zawi. (2019).Algerian economy in light of the collapse of oil prices (2010-2017). Rview of advenced economic studies.4(11).
-afaf lemaizia. Khiari zahia. (2017). A readingin the implication of the crisis and the bets of change. The forum of the oil crisis and reforms policies and reform policies and economic diversification.
- mouhamed boutelaa. Naima bendebich.(2018). Mechanisms to activate economic diversification in algeria in light of the possibility of benefiting from international experiences.al bachaer economic review.04(02).
- moustafa alarabi.nadir. troubia.(2020).the localization of ismalic banking in algeria banks-thechallenges of imlementation and requirements for succes in light of the system.al basher economic review.06(02).
-national invrstment development agency.(2020).25/02/2023.
https://www.industrie.gov.dz/and